

اسم البرنامج: ما وراء الخبر.

عنوان الحلقة: الأمن في سلم أولويات المصريين.

مقدمة الحلقة: فيروز زياني.

ضيوف الحلقة:

- جمال نصار/رئيس منتدى السياسات والإستراتيجيات البديلة.

- محمد زارع/رئيس المنظمة العربية للإصلاح الجنائي.

- عبد الهادي بدوي/مساعد وزير الداخلية المصري الأسبق.

تاريخ الحلقة: ٢٠١٣/٧/٢٨.

المحاور:

- أماكن تواجد الإرهاب

- صلاحيات كبيرة للجيش

- إفراط في الحديث عن ثورة ٣٠ يونيو

- قانون الطوارئ رقم ١٦٢

فيروز زياني: السلام عليكم، تعهد وزير الداخلية المصري اللواء محمد إبراهيم بإعادة الأمن والاستقرار إلى مصر، وخلال حفل تخريج دفعة جديدة من أكاديمية الشرطة قال اللواء إبراهيم إن رجال الشرطة لن يسمحوا لمن وصفهم بأي موتور أو حاقد بتعكير صفو ما دعاها تلك الأجواء من التلاحم والإخاء في البلاد.

نتوقف مع هذا الخبر لنناقشه في محورين: ما هي ضوابط عمل الشرطة المصرية اليوم لاستعادة الأمن في بيئة سياسية مضطربة؟ هل يتقدم فرض الأمن في سلم أولويات المصريين على الحفاظ على مكتسبات ثورة يناير في الحرية العامة؟

أفاض وزير الداخلية المصري اللواء محمد إبراهيم في إطراء ما دعاها ثورة الثلاثين من يونيو المجيدة وموقف القوات المسلحة منها وقال إن الشعب في هذا اليوم وفي مظاهرات السادس والعشرين من هذا الشهر منح الشرطة والجيش تفويضاً للتصدي بحزم وقوة لأي محاولة لزعزعة الاستقرار في مصر إلا أن قوى شبابية وثورية مثل حملة تمرد رفضت تصريحات وزير الداخلية عن عودة حالة الطوارئ وإدارات مكافحة النشاط الديني والسياسي كما انتقدت الإفراط في استخدام القوة ضد مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي.

[تقرير مسجل]

ناصر آيت طاهر: ليس مجرد حفل تخرج في كلية الشرطة إنها مناسبة لتسجيل المواقف وتوزيع الرسائل في كل اتجاه، إشادة بالقوات المسلحة وقائدها العام عبد الفتاح السيسي الحاضر مع جميع قيادات المرحلة، الإشارة إلى الثلاثين من يونيو بوصفه ثورة مجيدة دون ذكر الخامس والعشرين من يناير لا كثورة شعبية ولا حتى باعتباره عيداً للشرطة، وقبل ذلك كله تعهد بإعادة الأمن والاستقرار إلى مصر.

[شريط مسجل]

محمد إبراهيم/وزير الداخلية المصري: ولن نسمح لأي موتور أو حاقد أن يحاول تعكير صفو تلك الأجواء من التلاحم والإخاء وستتصدى بكل قوة وحسم لأي محاولة للإخلال بالأمن.

ناصر آيت طاهر: لا يقول وزير الداخلية المصري من هم الموتورون والحاقدون الذين يقصد، لكن للأمر صلة كما يبدو بأحداث مصر الملتهبة وتحديداً بأحداث فجر السبت الدامية، أحداث غفل عن ذكرها الوزير المقتنع لا يزال بأن الشرطة المصرية لم تصوب

أسلحتها يوماً باتجاه المتظاهرين، لكن حركة شباب السادس من ابريل لديها قناعة أخرى يدا اللواء محمد إبراهيم ملطختان بالدماء منذ أن كان وزيراً للداخلية في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي، لذا طالبت الرئيس المؤقت عدلي منصور بإقالته وطالبت الحركة أيضاً باعتقال قادة الإخوان الذين قالت إنهم حرضوا على العنف كما شددت على ضرورة تشكيل لجنة تقصي حقائق للبحث في أسباب استخدام القوة المفرطة في فض مسيرة النصب التذكري، لكن هل حقاً تغيرت أجهزة الأمن المصرية عما كانت عليه أيام ما توصف بدولة مبارك البوليسية القمعية أم إن الثورة فشلت في إصلاحها؟ هل أصبحت اليوم في خدمة الشعب كل الشعب يتساءلون متوجسون وهم يشاهدون صور مدنيين بجانب قوات الأمن في مواجهة أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي، وليس مطمئناً لهؤلاء أيضاً الحديث عن عودة إدارات مكافحة التطرف ورصد النشاط السياسي والديني بوزارة الداخلية المصرية كأنما يراد بذلك شطب تيار بعينه من العمل السياسي أو إنه توطئة لامتداد الدور الأمني إلى مجال الحريات، وذلك ما رفضته حملة تمرد لأنها رأت فيه ما يعارض مبادئ ثورة الخامس والعشرين من يناير لكن من لا يزال يذكر ذلك اليوم.

[نهاية التقرير]

فيروز زياني: موضوع حلقتنا نناقشه مع ضيفنا في الأستوديو الدكتور جمال نصار رئيس منتدى السياسات والإستراتيجيات البديلة، من القاهرة محمد زارع رئيس المنظمة العربية للإصلاح الجنائي، واللواء عبد الهادي بدوي مساعد وزير الداخلية المصري الأسبق، ولعلنا نبدأ مع ضيفنا من القاهرة السيد محمد زارع رئيس المنظمة العربية للإصلاح الجنائي ونسأل: يعني ما تحدث عنه الوزير المصري من تفويض منح يوم السادس والعشرين من يوليو من الشعب المصري، نود أن نفهم منك كحقوقى كيف تفهم حدود هذا التفويض أم أنه لا حدود له خاصة وأن هناك من بدأ يتحدث عن عودة إجراءات حالة الطوارئ في مصر؟

محمد زارع: بسم الله الرحمن الرحيم، طبعاً بالنسبة لحديث الوزير عن التفويض مؤكداً أي تفويض لا بد أن يكون نابعاً من الدستور والقانون وكل المواثيق الدولية التي مصر وقعت عليها، يعني ما فيش تفويض على بياض ولا شيك على بياض يعطيه الشعب المصري لأي مسؤول إنه ينتهك الدستور والقانون وينتهك حقوق الإنسان بشكل عام. الشعب المصري فعلاً خرج بأعداد كبيرة قرابة الأربعين مليون كان الهدف من الخروج مواجهة الإرهاب، الإرهاب إلي يمتد في يعني طول وعرض سيناء وأيضاً في بعض

مواقع في القاهرة، لكن في النهاية ده ما يديش مسوغ لأي حد إنه يضرب في المليون أو إنه يضرب الرصاص الحي في صدور المواطنين المصريين.

أماكن تواجد الإرهاب

فيروز زياتي: طبعاً حتى ما ذكر بخصوص الإرهاب وأتحول هنا لضيفنا ربما في الأستوديو الدكتور جمال بل دعنا نتحول للواء في القاهرة: السيد اللواء يعني حتى هذه المحاربة، محاربة الإرهاب التي تحدث عنها حتى المستشار السياسي للرئيس المؤقت مصطفى حجازي وقال بأن موجة الإرهاب يجب أن تكسر في مصر، هناك مَنْ لا يفهم تحديداً المقصود بالإرهاب إن كانت سيناء ذلك الموضوع الموجود منذ أمد أم أن الموضوع مربوط أيضاً بما يحدث في القاهرة من اعتصامات تحديداً ضد مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي.

عبد الهادي بدوي: بسم الله الرحمن الرحيم، هو يمكن الإرهاب في فترة الدكتور محمد مرسي كان له بعض من الأغطية السياسية للعاملين في الحقل السيناوي أو الإرهابيين الوافدين الذين جاءوا من أفغانستان وجاءوا من بعض المناطق الأخرى الجبلية ومن باكستان وغيرها فهذه الأغطية أو هذا الغطاء عمل أرضية موجودة امتدت إلى بعض الأجزاء اللي في داخل مصر أو في بعض المحافظات بدءاً من سيناء وامتداداً إلى محافظات أخرى وفي ذات الوقت المحافظات اللي هي حدودية اللي تقع على حدود بعض البلدان أو الدول اللي حصل فيها ثورات الربيع العربي زي ليبيا وتونس وغيره والسودان ما حصلش فيها ثورة إنما الحدود المشتركة بيننا وبينهم، توافدت بعض من هذه العناصر اللي كانت كامنة إلى فترات طويلة في فترة الرئيس المخلوع مبارك، وفود هذه العناصر كان في غطاء ليها أو بعض الأغطية أو سند معين وهكذا هم تصوروا، هذه الخلايا امتد بعض منها إلى داخل مصر وإلى بعض المحافظات ووصل بعض منها إلى مدينة نصر في القاهرة أو في غير مدينة نصر ومن هنا امتدت المكافحة من سيناء إلى داخل القاهرة وأصبحت محاربة الإرهاب أو مكافحة الإرهاب ضرورة قصوى داخل القاهرة وخارج القاهرة بدءاً من سيناء وانتهاءً بمحافظات متعددة، هو ده المنعطف الجديد أو المتغير الجديد اللي حصل بالنسبة لمكافحة الإرهاب، كان الأمر مقتصر على سيناء إنما بعد أن الإسلام السياسي تولى الحكم في بعض البلدان أولهم مصر طبعاً.

فيروز زياتي: لكن عذراً السيد اللواء نود أن نفهم فقط ما علاقة كل ذلك بالميادين والاعتصامات التي تجري الآن؟

عبد الهادي بدوي: لأ الاعتصامات دي موضوع آخر، الاعتصامات دي موضوع على اعتبار أنه في اعتراضات أو احتجاجات على ما تم من إجراءات بعد ٣٠ يونيو من عزل الرئيس الدكتور محمد مرسي وما أعقبه من قرارات أخرى في خطة الطريق اللي رسمتها القوات المسلحة وتبنتها القوى الثورية الأخرى فدا موضوع غير موضوع مكافحة الإرهاب، يعني هذا شيء وذاك شيء آخر.

صلاحيات كبيرة للجيش

فيروز زياني: وضحت وجهة نظرك السيد اللواء، دعني أتحول هنا.. أعتذر منك فقط حتى نوسع النقاش أتحول لضيفي هنا الدكتور جمال: أنتم كيف تفهمون سواء حديث وزير الداخلية عن التفويض الذي منح وما ذكر عن استعمال لمواد عديدة من الدستور في مجملها تمنح صلاحيات كبيرة للجيش، هناك من فهمها على أنها ربما تمهيد لحالة الطوارئ وماذا عن جزئية الإرهاب تحديداً إلى أي مدى أنتم مقتنعون بهذه الرواية؟

جمال نصار: دعيني فيروز أقول في البداية أن فكرة الإرهاب هذا مصطلح مطاط لم يحدد وهذا يرجعنا بعض الوقت إلى ما قام به بوش في تغطية ما قام به في كثير من دول العالم تحت أيضاً مسمى الإرهاب، للأسف يعني وزارة الداخلية أو حتى فرق قوات الجيش لم تستطع في فترة سابقة أن تجابه الإرهاب الموجود في سيناء وهذا شيء غريب جداً ثم أنني أرى أن المعول الأساسي والدافع الرئيسي لهذا الموضوع بحجة محاربة العنف والإرهاب هو مجابهة المظاهرات التي عجز الانقلابيون أن يروجوا لانقلابهم بشكل أو بآخر وازدادوا سوءاً وضيقاً من هذه الاعتصامات وهذه المظاهرات السلمية بامتياز وهم يعرفون أن هؤلاء لا يقومون بعمل إرهابي بل هم الإرهابيون، يعني أنت حينما تري ما تقوم به قوات الشرطة وغيرها للأسف، وأنت علمت بالأمس المؤتمر الذي عقده وزير الداخلية قال بكل بساطة وبكل أريحية أن أمن الدولة عاد.. يعني الثورة المصرية التي قامت يوم ٢٥ يناير من ضمن مطالبها إلغاء أمن الدولة، عاد بكل أرحيته وتذكري اليوم وبالأمس لم يذكروا حتى ثورة ٢٥ يناير كأن هذه الثورة التي يقولون أنها ثورة ٣٠ يونيو كأن الثورة الحقيقية قامت على الإخوان المسلمين، فأنا أستطيع أن أقول أن هؤلاء يكذبون ويعلمون أنهم يكذبون والشعب المصري يعلم فضيحتهم وكذبهم، لم يستطيعوا بأي حال من الأحوال مجابهة الإرهاب، فالإرهاب معروف موجود في سيناء وغيرها إنما فكرة .. أقول ممكن أنا كنت سأفهم أن يقول الفريق أول عبد الفتاح السيسي أعطوني تفويضاً لكي أحافظ على مؤسسات الدولة، هذا مفهوم ونحن جميعاً ننكر الإرهاب يعني أي إنسان سوي بطبيعته ينكر العنف والإرهاب.

فيروز زياني: كيف تفهمون أنتم التفويض الذي منح؟

جمال نصار: التفويض أنا أرى له سببين السبب الأول لكي يعني يجد له مبرراً بدافع شعبي من قبل الشعب إنه يستطيع التعامل مع هذه المظاهرات وأن يضع المعتصمين في خندق وفي ركن ضيق ويستطيع مواجهتهم، هذه أيضاً رسالة للخارج بمعنى أنه يريد أن يوجه رسالة للخارج يقول لهم أن الشعب المصري برمته معي، ولا تنسى أنه يستخدم كل مؤسسات الدولة من طائرات ومن حراسات تحرس هذه المظاهرات التي خرجت ويصورونها كأنها ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ مليون ما فيش مشكلة عندهم في الأعداد، أما هؤلاء الذين يجلسون في رابعة العدوية أو في ميدان النهضة أو حتى في ميادين مصر فهؤلاء حثالة المجتمع وهؤلاء من الذين يقومون بأعمال عنف وغيرها، أنت رأيت المذبحة التي حدثت بالأمس هي جريمة إنسانية، يعني في أي دولة محترمة إذا واحد قتل بهذه الطريقة التي نراها عبر الفضائيات وعبر اليوتيوب يستقبل مباشرة.

فيروز زياني: نقطة مهمة تشير إليها دكتور جمال دعني أتحول بها للسيد محمد زارع: وزير الداخلية هذا الذي لقي في الواقع انتقادات كبيرة حتى منذ مدة ليست بالبسيطة وحتى في حكومات سابقة، نود أن نفهم لماذا الإصرار على بقاء هذا الرجل؟

محمد زارع: يعني أنا شخصياً ما عنديش مبرر لوجوده لكن ممكن نسأل كمان يعني الدكتور محمد مرسي ومعاونيه لماذا احتفظوا به يعني طوال الفترة الأخيرة من حكم الدكتور مرسي رغم إنه مثلاً تسبب في مقتل أكثر من ٤٠ شخص في بور سعيد ولم يقدم للمحاكمة، يعني نفس المجزرة إلي تمت النهاردة تمت في عهد الدكتور محمد مرسي.

فيروز زياني: لكن للرد فقط على هذه النقطة اعذرني سيد محمد زارع، هناك من يقول أيضاً بأن الرئيس المعزول محمد مرسي كان يتهم بأخونة أجهزة الدولة، لا هو أخونها بدليل بقاء هذا الشخص، ولا هو استطاع أصلاً أن يطورها ويسمح له بالتالي وتقدم له الأدوات لتطويرها ويلاهم الآن.

محمد زارع: لا المسألة مش مسألة إنه يلام، محمد مرسي يتحمل المسؤولية كاملة مثله مثل الرئيس الحالي اللي يدير الآن، أي رئيس طالما إنه خاطر إنه يتحمل المسؤولية عليه إنه يتحمل تبعاتها، الدكتور محمد مرسي كان بغير وزراء الداخلية، غير القائد الأعلى للقوات المسلحة، غير رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية، غير كل الأجهزة الأمنية وأجهزة المعلومات في مصر، ولذلك هو يتحمل كل المسؤولية عن خطيئته أما الآن يتحملها الآن كل من يدير الدولة، وزير الداخلية الحالي في وجهة

نظري نستطيع أن نقول أنه يؤدي عمله كما يريد نظام الحكم بالضبط، في عهد الدكتور محمد مرسي أتصور انه كان قامعا للثوار وكان قامعا للمعارضين والآن يقمع المعارضين أصلاً للنظام أيضاً.

إفراط في الحديث عن ثورة ٣٠ يونيو

فيروز زياني: سيد محمد هناك نقطة نود أن نسمع وجهة نظرك فيها وأنت تشير إلى وزير الداخلية: الجميع لاحظ وضيفنا هنا الدكتور جمال أشار إلى نقطة يعني الإفراط في الحديث عن ما سماه ثورة الثلاثين من يونيو مع إغفال تام في حديثه طبعاً عن ثورة الخامس والعشرين من يناير كيف يمكن أن يفهم هذا، كيف فهمتموه أنتم؟

محمد زارع: إحنا كشعب مصري في وجهة نظري وبرأيي الشخصي وقد أكون مصيباً وقد أكون مخطأً، الشعب المصري صار بعد ٣٠ سنة من الظلم في عهد مبارك والشعب المصري مر بموجتي ثورة حتى الآن: الموجة الأولى في ٢٥ يناير ٢٠١١ الثانية في ٢٠١٣/٦/٣٠ ونتمنى أن تكون الأخيرة، لأن الشعب المصري أتصور إنه لن يهدأ إلا بعد حصوله على شيئين: الأول حريته كاملة الثاني هو العدالة الاجتماعية وهما دول المشكلتين اللي عانينا فيهم في كل العصور خلال ٣٢ سنة الماضية وحتى الآن ولذلك أنا في وجهة نظري ما زال الشعب المصري في الميادين مش بس قوى الإسلام السياسي لكن كل قوى الشعب المصري تبحث عن الحرية وتبحث عن العدالة الاجتماعية.

فيروز زياني: سؤال مهم نظرحه الآن عن الحرية والعدالة الاجتماعية، لكن هناك مَنْ بدأ يتحدث بالفعل عن احتمال تقدم فض الأمن في سلم أولويات المصريين على الحفاظ على مكتسبات الحرية والعدالة الاجتماعية التي أشرت إليها والتي جاء بها صورة ثورة يناير، على كل سنعيد ونشبع هذه النقطة نقاشاً بعد فاصل قصير نرجو أن تبقوا معنا.

[فاصل إعلاني]

فيروز زياني: أهلاً بكم من جديد مشاهدينا في هذه الحلقة التي تناقش دلالات تصريحات وزير الداخلية المصري عن التصدي بحسم لأي زعزعة للاستقرار، تتحول مباشرة للقاهرة وضيفنا من هناك اللواء عبد الهادي بدوي مساعد وزير الداخلية المصري الأسبق ونود أن نعرف وجهة نظرك، في الواقع هناك مَنْ استغرب كل ذلك الترحيب الذي لقيه وحظي به وزير الدفاع في حفل أكاديمية الشرطة من رئيس الأكاديمية وحتى من الحاضرين وحتى استشهاد كل مرة أو ربط كل مرة الشرطة بالجيش، ما الذي يمكن

أن يفهم من كل ذلك هل يؤسس ربما لمرحلة جديدة من التعاون ما بين الجهازين أم أنه ربما يمكن أن تفهم على أن هذه مرحلة جديدة في التعامل بما يخص الوضع الراهن بين الطرفين؟

عبد الهادي بدوي: الحالة الأمنية المزرية والانفلات الأمني التي وصلت إليه البلاد منذ ٢٥ يناير.

فيروز زياني: السيد اللواء عذراً صوتك لا يصلنا لأن المايك يبدو أنه قد سقط منك فأطلب منك فقط أن تعيد المايكروفون حتى نتمكن من الاستماع جيداً لصوتك نعم تفضل تفضل السيد اللواء.. السيد اللواء.

عبد الهادي بدوي: أه كده الصوت مسموع كده.

فيروز زياني: مسموع الآن تفضل نود أن نعرف حدود العلاقة الآن في ظل هذا الوضع المضطرب بين الشرطة والجيش تفضل السيد اللواء، نحن نستمع إليك تفضل.

عبد الهادي بدوي: أه أنا لم أسمع من السؤال الجزئية الأخيرة، بس الجزئية الأخيرة قلت حضرتك العلاقة إيه.

فيروز زياني: ما حدود العلاقة الآن في ظل هذا الوضع المضطرب بين الجيش والشرطة؟

عبد الهادي بدوي: لأ العلاقة مش مضطربة العلاقة فيها تلاحم فيها تعاون فيها تآزر نظراً لأن الظروف اللي حصلت طوال السنة الماضية على المشهد بالنسبة للمشهد السياسي أدت إلى أوضاع يعني احتجاجات كبيرة جداً واعتراضات كثيرة جداً من خلال السياسات التي اتبعت خلال فترة الدكتور محمد مرسي، وبالتالي انعكس هذا على الوضع الأمني ووصلت الحالة الأمنية عندنا في مصر إلى أوضاع مزرية جداً والانفلات الأمني وبعدين وزارة الداخلية انشغلت كثيراً طوال السنة اللي فاتت في احتجاجات ضد الدكتور محمد مرسي وسياساته، وكانت قبل كده منشغلة منذ ٢٥ يناير فده كله انعكس بالسالب على الحالة الأمنية وعلى التواجد الأمني وعلى روافد الأمن العام الموجودة، النهاردة بعد هذه التركة الثقيلة لا بد من أن يكون في تنسيق وتخطيط وتلاحم جامد جداً بين الجيش والشرطة خاصة إنه التلاحم زي ما قلت..

فيروز زياني: يعني ما حدود هذا التلاحم والاتصاق الذي نتحدث عنه خاصة وأن هناك

من يقول ويتحدث عن أن التحقيقات ستجرى في الوحدات العسكرية ويتساءل عن مدى قانونية مثل هذه الخطوة وإلى أي مدى يمكن أن تنتهك ربما حقوق المواطن؟

عبد الهادي بدوي: أنا شخصياً حقيقة لم أسمع على الإطلاق اللي بتقوليه حضرتك وقد تكون هذه شائعات من خلال بوتقة الحرب النفسية اللي تجرى إنما إذا كان هناك أي شيء من هذا القبيل..

قانون الطوارئ رقم ١٦٢

فيروز زياني: عفواً السيد اللواء حتى نضع الأمور في نصابها نحن لا نتحدث عن شائعات نتحدث عن تفويض من الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور في قرار اليوم قضى بتفويض الدكتور حازم الببلاوي رئيس الوزراء في بعض الاختصاصات المسندة لرئيس الجمهورية في قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في ٣ مواد وهي الرابعة والخامسة عشر والسادسة عشر ومنها ما فسره البعض على أنه يعرف بقانون الضبطية القضائية للقوات المسلحة في حالة الطوارئ، وتم الحديث صراحة عن انتقادات وجهت من ترمز تحديداً بأن هذا ربما يمهد لإجراءات قد تمهد وتكون مقدمة لإعلان حالة الطوارئ، السيد اللواء ما رأيك؟

عبد الهادي بدوي: قولاً واحداً: أنا لا أوافق على الإطلاق بأي عودة أو رجوع إلى قانون الطوارئ مطلقاً، هذا إجراء استثنائي لا يجب العودة إليه وإحنا نقاومه منذ ٢٥ يناير وألغيت حالة الطوارئ إنما إذا كان في موجات معينة إرهابية أو موجات عنف أو تعديات أو أعمال عنف هذا موجود له مواد ونصوص في قانون الإجراءات الجنائية ممكن تطبيقها ببساطة وممكن التوصل إلى وضع حدود لها، إذا كان في بعض من التدابير زي حظر التجوال اللي أنا يمكن قلته في بعض الفضائيات في أماكن معينة في مناطق معينة إلى فترات محدودة ومعينة، هذا أوافق عليه كرجل أمن سياسي إنما لا أوافق أبداً على عودة لقانون الطوارئ ولا فرض لقانون الطوارئ ولا أي مواده، المواد موجودة عندنا وكافية جداً في قانون الإجراءات الجنائية..

فيروز زياني: وضحت وجهة نظرك السيد اللواء دعني أتحول بما بقي لدي من وقت للدكتور جمال نصار هنا في الأستوديو: هل هناك تخوف فعلاً أن يتقدم الآن هاجس الأمن على أولويات المواطن المصري عما عداه من حريات، على الأقل اعتقد كثيرون بأنها كانت مكسباً لثورة الخامس والعشرين من يناير؟

جمال نصار: يعني أتصور أن الأمور لو سارت باتجاه هذا الانقلاب الذي حدث وسارت بطريقة ما يسمونها خارطة المستقبل أو خارطة الطريق، مسألة الحريات أنا أظن أننا يجب أن ننساها، يجب أن ننسى حرية التعبير، يجب أن ننسى حقوق الإنسان إلى آخره، وهذا أبسط دليل على ما حدث أمام الحرس الجمهوري أو أمام المنصة في طريق نصر، هؤلاء في الحقيقة يقومون بأعمال إجرامية ويضحكون على الناس وعلى الإعلام لا يعرفون أنه للأسف الآن بالنسبة لهم الإعلام متواجد في كل مكان والناس تعرف الحقيقة وكل وكالات الأنباء موجودة وترى وتصور وعليهم أن يراجعوا ضمائرهم وأنا أحملهم المسؤولية كاملة على ما وقع من قتلى وجرحى بمئات القتلى وآلاف الجرحى، ده أمر في غاية الخطورة وعلى منظمات حقوق الإنسان سواء في مصر أو في خارجها أن تنتبه لأن هؤلاء لا يراعون في مؤمن إلا ولا ذمة والهدف عندهم هو محو كل ما كان سابقاً وإعادة النظام السابق بكل ما كان وبكل أضلاعه وبكل قوته يعود مرة أخرى لكي يسيطر مرة أخرى على كل مؤسسات الدولة وبطبيعة الحال بما فيها الداخلية.

فيروز زياني: فيما بقي لدينا من وقت هو ثلاثين ثانية محمد زارع مستقبل الحريات العامة في مصر في ظل هذه الأجواء؟

محمد زارع: طبعاً مستقبل الحريات مهدد نتيجة استشرى موجات العنف في مصر بشكل عام، يعني مش بس العنف السياسي لكن العنف الاجتماعي عندنا سدس مساحة مصر سيناء فيها مشاكل أتصور إنه الوضع في مصر يعني قد يحتاج لتدابير احترازية في المستقبل نتيجة عدم قدرة الدولة على ضبط الأمور بالقوانين الطبيعية.

فيروز زياني: أشكرك جزيل الشكر السيد محمد زارع رئيس المنظمة العربية للإصلاح الجنائي، ونشكر أيضاً جزيل الشكر اللواء عبد الهادي بدوي مساعد وزير الداخلية المصري الأسبق، كما نشكر ضيفنا هنا في الأستوديو الدكتور جمال نصار رئيس منتدى السياسات والإستراتيجيات البديلة، ختام هذه الحلقة دتمم في رعاية الله والسلام عليكم.